

خلاصة حكم
صادرة من محكمة صلح نابلس

رقم الدعوى : ٦١/٣٩٦٧

اسم المشتكى : حركة السير

اسم الظنين : شوقي علي الهالسي - عمان

نوع الجرم : مخالفة قانون النقل على التاروق

مدة الحكم : يومان بدل الغرامة ويوم آخر بدل الرسم

ثبت بالادلة الواردة مجاسرة الظنين لارتكابه الجرم المستند اليه لذلك تقرر في ١٩٦١/٨/٨ الحكم بحبس مدة يومان بدل الغرامة ويوم آخر بدل الرسم حكماً غنياً قابلاً للاعتراض .

خلاصة حكم

صادرة من محكمة صلح نابلس

رقم الدعوى : ٦١/٣٩٩١

اسم المشتكى : حركة السير

اسم الظنين : جريس بطرس شاهين - رام الله - مجهول محل الاقامة

نوع الجرم : مخالفة قانون النقل على الطرق

مدة الحكم : عشرة ايام بدل الغرامة ويوم آخر بدل الرسم

ثبت بالادلة الواردة مجاسرة الظنين لارتكابه الجرم المستند اليه لذلك تقرر في ١٩٦١/٨/٨ الحكم بحبس مدة عشرة ايام بدل الغرامة ويوم آخر بدل الرسم حكماً غنياً قابلاً للاعتراض .

خلاصة حكم

صادرة من محكمة صلح نابلس

رقم الدعوى : ٦١/٤٠١٤

اسم المشتكى : حركة السير

اسم الظنين : اميل سعد خاف - عمان - مجهول مكان الاقامة

نوع الجرم : مخالفة قانون النقل على الطرق

مدة الحكم : اربعة ايام بدل الغرامة ويوم آخر بدل الرسم

ثبت بالادلة الواردة مجاسرة الظنين لارتكابه الجرم المستند اليه لذلك تقرر في ١٩٦١/٨/٨ الحكم بحبس مدة اربعة ايام بدل الغرامة ويوم آخر بدل الرسم حكماً غنياً قابلاً للاعتراض .

تصحيح خطأ في هذا العدد

الصحفة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤٦٧	٦	١٠٩ أمتار	دونتان و ١٠٩ أمتار

الجمهورية العربية السورية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٨ جمادى الثاني سنة ١٣٨١ هـ - الموافق ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٦١ م العدد ١٥٨١

الفرس

التكليفات الوزارية
قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٦١
تعليمات صادرة عن مجلس الوزراء بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٤) من نظام الاجانب رقم (١) لسنة ١٩٤٠
١٥٠٨
١٥٠٨
١٥٠٩ اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة (لاهير) الالمانية
١٥٠٩ خطط العمليات لمشروع مكافحة الامراض العينية السارية في المملكة الاردنية الهاشمية
١٥١٣ قرار رقم (٧) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٥٢٢ لمر دقاع صادر عن وزير الاقتصاد الوطني
١٥٢٤ نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ صادر عن وزير الزراعة
١٥٢٥ مجلس النقد الاردني
١٥٢٦ تصحيح خطأ

هكذا من الله جل

أمر السيد الملك فيصل ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور ،
وبناء على تنسيب رئيس الوزراء ،
أمر بما يلي :

- ١ - يعين معالي السيد أحمد الطراوة
- ٢ - يعين معالي السيد يعقوب معمر
- ٣ - يعين معالي السيد رفيق الحسيني
- ٤ - يعين معالي السيد حسن الكاتب
- ٥ - يعين معالي السيد بشير الصباغ

أحمد بن حسن

بمجت التلوي

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ هجرية الموافق ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٦١ ميلادية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار رسوم الملاحة الجوية لسنة ١٩٦١ بشكلها التالي :

قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة (١٠٧) من قانون الطيران المدني رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٣

- المادة ١ - يسمى هذا القرار (قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع (قرار رسوم الملاحة الجوية لسنة ١٩٥٣) المشار اليه فيما يلي بالقرار الأصلي وتعديلاته كقرار واحد ويعمل به من تاريخ ١٦/٨/١٩٦١ .
- المادة ٢ - تلغى البنود (ب ، ج ، د) من المادة (٨) من القرار الأصلي حسبما عدلت بالقرار المنشور بالعدد (١٥٦٠) تاريخ ١٦/٧/١٩٦١ من الجريدة الرسمية ويستعاض عنها بما يلي :

- ١ - ركاب طائرات سلاح الجو الملكي الأردني .
- ٢ - ركاب طائرات هيئة الأمم - قوة الطوارئ الدولية - مراقبة الهدنة ووكالة الغوث .
- ٣ - ركاب الطائرات الحكومية والعسكرية التابعة لاية دولة من دول الجامعة العربية شريطة المعاملة بالمثل .
- ٤ - رجال السلك الدبلوماسي شريطة المعاملة بالمثل .
- ٥ - ضيوف الدولة .
- ٦ - الطلبة الاردنيون .
- ٧ - الاطفال دون العاشرة .
- ٨ - المبعدون - القادمون والمغادرون .
- ٩ - ركاب الترانزيت وملاحو الطائرات .
- ١٠ - موظفو شركات الطيران الذين يسافرون بتذاكر مجانية .
- ١١ - الموظفون المسافرون بمهام رسمية .

- ج - تحصل رسوم الركاب القادمين من قبل موظفين من الطيران المدني يمينون لهذه الغاية وذلك بموجب تذاكر رسمية تمد خصيصاً لرسوم خدمات السفر الجوي .
- د - تحصل رسوم الركاب المسافرين من قبل مكاتب شركات الطيران والوكالات المعنية بموجب طوابع قيمة كل منها ٢٥٠ فلساً تمد خصيصاً لرسوم خدمات السفر الجوي .

١٩٦١/١١/٥

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/١١/٥ الموافقة على التعليمات التالية .

تعليمات

صادرة عن مجلس الوزراء بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٤) من نظام الاجاب رقم (١) لسنة ١٩٤٠

حيما عدلت بالنظام رقم (١) لسنة ١٩٤١

المادة ١ - تعدل المادة الاولى من التعليمات المنشورة في العدد ١٠٦٣ تاريخ ١٩٥١/٥/١ من الجريدة الرسمية باضافة الفقرة (و) التالية الى آخر القائمة المدرجة فيها :

و - رعايا الدول العربية شرط المقابلة بالمثل .

المادة ٢ - تلغى التعليمات المنشورة في العدد ١٥٤٩ تاريخ ١٩٦١/٩/١٦ من الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

هكذا من الأصل

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٣٧) تاريخ ١٩٦١/١٠/٢٣ المتضمن مشروع الاتفاقية المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية في الاردن النوي عقدها بين الحكومة الاردنية وشركة (لاهمير) الالمانية وتقويض سالي وزير الاقتصاد الوطني بالتوقيع عليها نيابة عن الحكومة .

اتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية / وزارة الاقتصاد الوطني عمان (الأردن) وتسمى فيما بعد (الحكومة) فريقاً أولاً .
وبين شركة
Elektrizitats-Actien - Gesellschaft Vorn. W. Lahmeyer & Co. ,
Frankfurt Main (Germany) .

وتسمى فيما بعد (لاهمير) فريقاً ثانياً .

المادة الاولى

ترغب الحكومة في ان تنظم توليد وتوزيع الطاقة الكهربية في الاردن بكامله، وأن تضع عتظماً عاماً للكهربة لتزويد الاردن بطة كهربائية مضمونة وافرة ورخصة وقد طلبت (الحكومة) من (لاهمير) أن تقدم النصح والمساعدة للوصول الى هذه الغاية وعلى وجه الخصوص ، ان تقوم (للحكومة) بالاعمال المبينة ادناه :

توافق (لاهمير) على القيام باعمال « مهندسين مستشارين للحكومة » وفقاً للشروط والاحكام المذكورة فيما يلي :

المادة الثانية

تطلب (الحكومة) من (لاهمير) بموجب هذه الاتفاقية القيام بالخدمات الاستشارية المبينة فيما يلي :

- ١ - القيام بمسح ودراسة كاملة للمشاريع الكهربائية القائمة والمتوي بناؤها في كافة انحاء الاردن والثابتة للبلديات وللشركاء المساهمة .
 - ٢ - القيام بدراسة وافية لحاجة البلد الحالية والمستقبلية من الطاقة الكهربائية الاستهلاك العادي والصناعي .
 - ٣ - تصميم وتخطيط مشاريع مركزية لتوليد الكهرباء ونقلها في الألوية الأربعة الرئيسية المذكورة في تقرير كندي ودونكنم البوية عمان واربد ونابلس والقدس ، حيثما تبرر العوامل الاقتصادية وتثبت الأسس الفنية ضرورة ذلك .
 - ٤ - دراسة الطرق والوسائل لربط المناطق الأربعة الرئيسية المذكورة اعلاه كهربائياً وتصميم شبكة كهربائية قوية موحدة لهذه المناطق التي تشكل القسم الشمالي من الاردن .
 - ٥ - اختيار نوع المحركات التي ستعمل في المحطات المركزية الرئيسية على ضوء دراسة دقيقة ومقارنة بين انواع المحركات المختلفة ، وعلى وجه الخصوص بين التوربينات الغازية والتوربينات البخارية ومحركات الديزل والبستون ومحركات الغازي الملمر .
 - ٦ - دراسة واختيار الضغوط الكهربائية التي ستعمل في التوليد وفي خطوط النقل القصيرة والمتوسطة .
 - ٧ - دراسة وتحليل الفوائد الفنية والاقتصادية لعملية ربط محطات توليد الكهرباء بواسطة خطوط الضغط العالي مع اشارة خاصة الى محطتي التوليد القائمتين والثالثة المزمع انشاؤها في منطقته عمان - الزرقاء .
 - ٨ - رسم مخطط عشر سنوات لكهربة كافة انحاء الاردن مع الخطوات التفصيلية السنوية خلال السنوات الخمس الاولى ، وتقديم اقتراحات عن الطرق والوسائل الممكن اتباعها لتمويل مشروع تنفيذ هذا المخطط .
 - ٩ - تقديم اقتراحات لتحسين وتوسيع مشاريع التوليد والتوزيع الكهربائية المنفردة الموجودة في المناطق التي لا يمكن قيام مشاريع مركزية فيها .
 - ١٠ - وضع تقرير شامل ومفصل يحتوي على جميع عمليات المسح والدراسات والاقتراحات والتوصيات والتقديرات اللازمة وجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بمخطط كهربة الاردن المقترح مع جميع المخططات والتصاميم والخرائط .
- تقوم (لاهمير) بهذه الاعمال على الوجه التالي :
- للقيام بالاعمال المذكورة في هذه المادة (ترسل لاهمير) مهندسين الى الاردن لاجراء الدراسات المحلية لمدة تقدر بن مهندسين - أشهر (Six Men - Months)
- اما مخطط كهربة الاردن والتقرير المذكوران في البندين (١٠٠٨) من هذه المادة فيتم وضعهما في مكاتب (لاهمير) الرئيسية في فرانكفورت/المانيا ، وترفعهما (للحكومة) خلال مدة اقصاها عشرة أشهر من تاريخ بدء الدراسات المحلية .
- ويحضر الخرائط اللازمة والمواصفات والتصاميم في فرانكفورت/المانيا بناء على الدراسات المحلية .

المادة الثالثة

تنفذاً لأغراض هذه الاتفاقية يتوجب على الحكومة القيام بما يلي :

- ١ - تجميع (الحكومة) وتمتد كافة المعلومات والأحصاءات والخرائط اللازمة للقيام بالدراسة وتضمها تحت تصرف مهندسي (لاهمير) حال وصولهم الى عمان .
- ٢ - تخصص (الحكومة) مهندساً كهربائياً ذا خبرة مناسبة ليشاؤون مع مهندسي (لاهمير) في الميدان ويقدم لهم ما يلزم من نصح ومساعدة .
- ٣ - تمول (الحكومة) ما في وسعها لتساعد مهندسي (لاهمير) على انجاز الدراسات المحلية التي تقتضي وجودهم في الاردن خلال أفضر مدة ممكنة :
- ٤ - تقدم (الحكومة) على حسابها لمهندسي (لاهمير) مكاتب ومؤثثة ووسائل النقل داخل الاردن ، كما تقدم ايضاً ما يحتاجونه من موظفين غير فنيين للقيام بالاعمال الكتابية :

المادة الرابعة

يل الاتفاق : تدفع الحكومة (للاهمير) مبلغاً محدداً وقدره مئة وثلاثة وعشرون الفمبارك الماني (١٢٣٠٠٠) لقاء خدماتها المذكورة في هذه الاتفاقية

المادة الخامسة

شروط الدفع : تدفع (الحكومة) (للاهمير) المبلغ المذكور اعلاه على الشكل التالي :

- ١ - دفع مبلغ ٥٠٠٠٠ مارك الماني مقدما عند توقيع هذه الاتفاقية .
- ٢ - دفع مبلغ ٢٥٠٠٠ مارك الماني عند انتهاء مهندسي (لاهمير) الدراسات المحلية .
- ٣ - دفع مبلغ ٢٥٠٠٠ مارك الماني عند ارسال التقرير المذكور في البند العاشر من المادة الثانية ، الى (الحكومة)
- ٤ - دفع مبلغ ٢٣٠٠٠ مارك الماني بعد فحص التقرير والموافقة عليه من قبل الحكومة على ان لا تزيد هذه المدة عن شهرين من تاريخ ارسال التقرير .

المادة السادسة

يعفى موظفو (لاهمير) في الاردن من جميع انواع الضرائب والرسوم كالرسوم الجمركية ، ورسوم التعاقد ، ورسوم الطوابع وغيرها ، والا تعاد الى (لاهمير) المبالغ التي تتكبدتها على حساب الضرائب والرسوم .

المادة السابعة

يبدأ مفعول هذه الاتفاقية لدى توقيعها من قبل الفريقين وتسلم الى (لاهمير) الدفعة المقدمة ، ويبتدئ هذا التاريخ تاريخ بدء الاتفاقية بحضر مهندس (لاهمير) الى عمان لبدء أعمالهم بعد ان يعلمهم وكيالهم في الاردن ان الاستعدادات التي على (الحكومة) القيام بها والمذكورة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية قد انجرت .

هكذا من اللاهصيل

المادة الثامنة

على (الحكومة) ان تقوم بالاجراءات اللازمة مع اصحاب الممتلكات والسلطات المحلية للحصول على اذن لدخول الاراضي والممتلكات التي تمر بها الكيلاات الارضية والخطوط الهوائية الكهربائية والتي توجد او ستقام عليها محطات التوليد الكهربائية كي لا تتعرض اعمال (لاهمير) اثناء قيامهم بمسؤولياتهم .
وتتولى (الحكومة) القيام بجميع المفاوضات والخطوات القانونية الضرورية لهذه الغاية .
تقوم (الحكومة) باصدار جميع اذون العمل والاقامة لمهندسي (لاهمير) في الاردن اذا كان هذا ضرورياً .
يفترض توفر الخرائط اللازمة لهذا المشروع لدى (الحكومة) وفي حالة الحاجة الى خرائط اضافية لتنفيذ هذه الاعمال تتبد (لاهمير) بتوفير هذه الخرائط على حساب (الحكومة) .

المادة التاسعة

تعتبر جميع الخرائط والتصميمات والمواصفات التي تعدها (لاهمير : ملكاً (لاهمير) على ان يحق (للحكومة) استعمالها في المشاريع والاهداف التي وضعت هذه الاتفاقية من اجلها .

المادة العاشرة

تقوم (لاهمير) بالاعمال المكلفة بانجازها بقاية الجذ والعناية والمهارة وتضع خبرتها واحداث المعلومات الفنية تحت تصرف الحكومة .

يحترم مهندسو (لاهمير) في الاردن العادات والتقاليد المريعة ويخضعون للقوانين المحلية .
يقيم مهندسو (لاهمير) في تعاون مستمر مع (الحكومة) وتعهدهم (لاهمير) بتغيير اي من موظفيها بناء على رغبة (الحكومة)

المادة الحادية عشرة

لا يحق (للاهمير) ان تبدي اهتمامها المباشر او غير المباشر بآية تعاقدات تجري بين (الحكومة) وشركات موددة كما يحرم على (لاهمير) نقاضي اية عمولة على عمليات التوريد

المادة الثانية عشرة

تجري المباحثات والمراسلات بين (الحكومة) و (لاهمير) باللغة الانجليزية

المادة الثالثة عشرة

كتبت هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية

يحسم في اي نزاع او خلاف يقع بين الفريقين حول تفسير او تنفيذ اي بند في هذه الاتفاقية حسب قواعد تحكيم غرفة التجارة المالية من قبل محكم واحد او اكثر حسبما تقتضيه هذه القواعد
وفي حالة عدم وجود نص على خلاف ماتتير (الانظمة الألمانية للمهندسين المستشارين Deutsche Gebuhrenordnung Fur Ingenieur - GOI نافذة المفعول

المادة الرابعة عشرة

تبدأ فالية هذه الاتفاقية بتوقيعها من قبل الفريقين وبسليم (لاهمير) الدفعة المقدمة ، وتبقى نافذة المفعول حتى ٣١ كانون اول عام ١٩٦٣ ويمكن ان تمدد بعد هذا التاريخ باتفاق الفريقين

حررت في عمان في هذا اليوم
على نسختين باللغة الانجليزية

من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن شركة E.A.G. vorm. W. Lahmeyer & Co.

ترد على الوزراء في جلسة المتعقد بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦١ الموافقة على الاتفاقية المرسله من منظمة الصحة العالمية لشرق البر الايش المتوسط المتعلقة بمكافحة التراكوما في الاردن بشكلها التالي وتفويض معالي وزير الصحة بالتوقيع عليها بالنيابة عن الحكومة .

مخطط العمليات

مشروع مكافحة الامراض العينية السارية في المملكة الأردنية الهاشمية

حيث ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية المشار اليها فيما بعد « بالحكومة » ومنظمة الصحة العالمية المشار اليها فيما بعد « بالمنظمة » وصادق الطفولة للامم المتحدة المشار اليه فيما بعد باليونيسف يودون الحصول على اتفاق متبادل يتعلق بمشروع مكافحة الامراض العينية السارية في الاردن وخصوصاً فيما يتعلق بانيات المشروع والمسؤوليات المترتبة على كل من الفرقاء بصرحون ان هذه المسؤوليات ستتنجز بروح الصداقة والتعاون وبناء عليه فقد تم الاتفاق على ما يلي :

الفصل الاول

اساس العلاقات

ان الاتفاقية الاساسية التي وقعت عليها الحكومة بتاريخ ١٥ ايلول سنة ١٩٦٠ والمنظمة بتاريخ ٣ آب سنة ١٩٦٠ والاتفاقية الاساسية الموقعة بين الحكومة واليونيسف بتاريخ ٨ تموز سنة ١٩٥٢ تضع اساساً للعلاقات بين الحكومة والوكالات المتماونة في هذا المشروع على ان تفسر مواد مخطط العمليات على ضوء الاتفاقيات الاساسية المختصة .

الفصل الثاني

المنطقة

يقدر عدد سكان الاردن بـ (١,٥٧٥,٠٠٠) نسمة منهم (٦٣٠,٠٠٠) لاجئاً حسب الاحصاء الاخير سنة ١٩٥٢ . يعيش في الضفة الغربية حوالي (٩٧٠,٠٠٠) نسمة موزعة في ثلاثة الوية : - (١٥٨,٠٠٠) نسمة في لواء الخليل و (٣٩٧,٠٠٠) نسمة في لواء القدس و (٤١٥,٠٠٠) نسمة في لواء نابلس . أما بقية السكان وعددهم (٧٨٠,٠٠٠) نسمة فانهم يعيشون في القسم الشرقي من البلاد في الوية الكرك وعجلون واللقاء ومحافظة عمان . ومن سكان الضفة الغربية حوالي (١٥٧,٠٠٠) لاجئاً يعيشون في المخيمات . كان ماك كلاين (Mc Callan) اول من وصف الصورة الوبائية للتراكوما في فلسطين سنة ١٩٣٦ ثم تبعه صديقي وفريش (Sidky & Freyche) سنة ١٩٤٩ واخيراً بيتي (Bietti) سنة ١٩٥١ . وفي سنة ١٩٥٥ قام مستشار منظمة الصحة العالمية باول استقصاء لاصابات التراكوما في جميع انحاء البلاد وقد ذكر ان معدل انتشار التراكوما في مختلف الالوية هو كما يلي :

لواء الخليل (٩٣ ٪) لواء القدس (٨٦ ٪) لواء نابلس (٧٦ ٪) لواء الكرك (٩٤ ٪) لواء عجلون (٦٦ ٪) وفي كل من اللقاء وعمان (٥٣ ٪) الا ان هذه النسب المتوبة كانت تشمل ايضاً الحالات التي شفيت والتي على وشك الشفاء . أما معدل الحالات التي لا تسبب العدوى كما ورد في التقرير فهي ١٥ ٪ من جميع الصابات التي تمت معابتها . ونظراً لارتفاع معدل انتشار التراكوما نسبياً في مناطق الضفة الغربية ، فقد اجري ايضاً استقصاء آخر للصابات في لواء الخليل في شهري حزيران وتموز سنة ١٩٦٠ الا ان هذا الاستقصاء الذي قام به مستشار طبي على قاعدة احصائية صحيحة أظهر ان معدل انتشار اصابات التراكوما الفعالة هو ٣٧,٩ ٪ من مجموع عدد سكان منطقة الخليل . وكان الحد الاعلى (٧٣ ٪) للصابات الفعالة بين الذكور من فئة العمر ٢٠ - ٢٤ سنة والحد الاعلى ٦٠,٣ ٪ للصابات الفعالة بين الاناث من فئة العمر ٣٠ - ٣٤ سنة .

هكذا من اللاهمل

الفصل الثالث

الاهداف

تقوم الحكومة بمساعدة كل من المنظمة واليونسف بتحقيق الاهداف التالية المتعلقة بهذا المخطط :

١ - الاهداف المستعجلة :

تنظيم حملة معالجة استطلاعية في منطقة الخليل خلال السنة الاولى للمشروع لمكافحة التراخوما والأمراض العينية السارية الاخرى مبنية على تحري الاصابات بين طلاب المدارس ومخالطهم وأن يجري مثل هذا التحري بقدر الامكان بين تلك الفئات من الاعمار الاخرى والفئات المهنية من السكان الذين يمثلون المصادر الهامة للعدوى وادخال برنامج للثقافة الصحية وإبكار وتنمية الاجراءات الفنية والادارية الفعالة بما في ذلك تدريب الموظفين على اعمال مكافحة هذه الامراض .

٢ - الاهداف المتوسطة :

على ضوء الخبرة التي اكتسبت في منطقة الدراسة الاستطلاعية من اجل تنفيذ حملة المكافحة الى الجهة الشمالية من لواء القدس في السنة الثانية من المشروع واخيراً وبناء على تقرير المستقبل سيتم مشروع حملة المكافحة الى لواء نابلس والجهات الاخرى من البلاد في وقت لاحق .

٣ - الاهداف النهائية :

وضع الخدمات الكافية ضمن تنظيم البلد للصحة العامة الدائمة لتفوق نتائج مشروع مكافحة والرامية بنوع اخص الى تخفيض حوادث التراخوما والأمراض العينية السارية الاخرى في كافة انحاء الاردن .

الفصل الرابع

الاساليب

يتفق الفرقاء على انجاز وتحسين اوجه النشاط بموجب الطرق الفنية والاجراءات التالية التي توصي بها المنظمة :

١ - تدريب الموظفين للتأكد من التناسق في تطبيق المقاييس والاساليب والفنون .

٢ - تأمين موظفين مدربين لحملة المعالجة الاستطلاعية لمكافحة التراخوما والأمراض العينية السارية الاخرى على ان تنس هذه الحملة في المدارس وبين فئات أخرى من السكان بواسطة المراكز الصحية الحالية في لواء الخليل ومن ثم في انحاء أخرى من البلاد .

٣ - ادخال عوامل على اوجه نشاط مكافحة منها المستوى الثقافي والنظافة الشخصية ومكافحة الذباب وعوامل البيئة الخ ..

٤ - تجهيز برنامج الثقافة الصحية في الامراض العينية السارية وعلى الاخص مرض التراخوما وذلك عن طريق المحاضرات الصحية للمعلمين ومعلمة المدارس وغيرهم وتدعيم هذه الاعمال بشرها في الجرائد المحلية واذا دعيتها وتوزيع النشرات المتعلقة بها الخ .

الفصل الخامس

مخطط العمل

١ - يجب ان يكون مخطط العمل لهذا المشروع على النحو التالي :

١٠١ - فريقين يتألف كل منهما من طبيب واحد وممرضتين (أو ممرضتين) وكائنين اداريين وسائق واحد وسيقوم على تدريبهم مستشار المنظمة الاعلى للمشروع حال وصوله الى البلاد . ويدير أيضاً موظفو المراكز الصحية في المناطق التي يشملها المشروع وذلك ليعلمهم المجال للاشتراك عملياً في اعمال المكافحة .

٢٠١ - اجراء الفحص السريري على دورات لعيون جميع طلاب المدارس قبل المعالجة التي سيبدأ بها حال افتتاح العام الدراسي .

٣٠١ - القيام باعمال المعالجة فوراً بعد الفحص بحيث تنظم هذه الاعمال بطريقة تفصح المجال لجدول معالجة لمدة ستة اشهر كاملة خلال أي عام دراسي معين .

٤٠١ - تقديم المعالجة الى جميع الاطفال الذين يشكون من مرض التراخوما الحاد أو أية امراض عينية سارية أخرى . ويستعمل في هذه المعالجة عادة الترايباميسين ١٪ معلق زيتي مرتين يومياً لمدة ايام متتالية كل شهر ولمدة ستة اشهر ومعنى ذلك ان تعطى المعالجة الدورية خلال ست دورات مدة كل منها خمسة ايام واخيراً يستعان عن الترايباميسين بعقاقير السلفا تحت اشراف طبي مباشر وذلك في حالات التراخوما الشديدة الحادة او في الاصابات التي لا تتجاوب ومعالجة الترايباميسين .

٥٠١ - يدرّب المعلمون على تحمل مسؤولية اعطاء الترايباميسين معلق زيتي وعلى تسجيل اعطائه تسجيلاً صحيحاً . يقوم رئيس اطباء كل لواء خلال الحملة بمراقبة اعمال المعلمين مراقبة دقيقة .

٦٠١ - تشمل اعمال المكافحة على مخالطة الاطفال المصابين بالتراخوما وذلك بمساعدة المراكز الصحية الحالية والهيئات البلدية . يجب ان تسير اعمال المكافحة للحواء المخالطين جنباً الى جنب مع اعمال المكافحة في المدارس . يجب التعرف بقدر الامكان على فئات العمر الاخرى والفئات المهنية من السكان الذين يمثلون مصدراً هاماً من مصادر العدوى وذلك لمعالجتهم على الطريقة ذاتها .

تترك مسؤولية القيام بهذه الاعمال لرئيس اطباء اللواء المختص .

٧٠١ - يصاد فحص جميع الطلاب الذين عولجوا لاول مرة بموجب هذا المشروع عند نهاية المعالجة . كما انه يجب اعادة الفحص عند افتتاح كل عام دراسي لاحق . اما الاصابات التي لم يتم شفاؤها وحوادث التكرار ورجوع العدوى فتخضع لجدول معالجة ثانية تامة تجري خلال السنة الدراسية التي تلي سنة معالجة الاولاد لاول مرة . الا ان الاصابات التي تظهر عليها علامات التراخوما الحادة بعد اتمام جدول المعالجة الثانية التامة فتولى عناية خاصة .

٨٠١ - يفحص جميع الطلاب المقبولين لاول مرة في المدارس الواقعة ضمن منطقة المشروع عند افتتاح كل عام دراسي واذا وجد بينهم من يشكو من التراخوما الحادة أو من أية امراض عينية سارية أخرى فتشمله اعمال المعالجة .

٩٠١ - يقدر تأثير هذه المعالجة على مخالطة الاطفال وفئات الاعمار الاخرى والفئات المهنية ضمن منطقة الدراسة الاستطلاعية بدورتين من اعادة الفحص تبدأ الاولى في نهاية فترة المعالجة والثانية بعدها بستة اشهر على أن يجري هذا التقدير للعمل في قرى أو ميادين المدن تختار عقداً لهذه الغاية . مع الاستمرار في مراقبة معدلات حوادث التكرار ورجوع العدوى مراقبة شديدة ضمن الفئتين المذكورتين بعد المعالجة والملاحقة على أن تستمر هذه العملية لاكثر من عدة سنوات وان تقصر على الاقل على عينات من الفئات .

هكذا من الأسهل

١٠٠١ - يبدأ دور توسيع أعمال المكافحة في لواء القدس عند ابتداء السنة الثانية للمشروع ويتبع في هذا الدور نشر التكتيك الأساسي الذي عمل به في منطقة الدراسة الاستطلاعية . سينفذ هذا الدور خلال سنتين والهدف منه أن يشمل طلاب المدارس والمخالطين والفئات الأخرى شمولاً عاماً خلال هاتين السنتين . تؤمن لادارة هذا العمل في منطقة القدس فرقان تنقل الأولى من منطقة الدراسة الاستطلاعية ، أما الثانية فتشكل وتدريب محلياً . وعلى أمل القيام بتقدير يجري في نهاية السنة الثانية للمشروع تؤخذ امكانية توسيع أعمال المشروع الى نابلس ومناسط أخرى بعين الاعتبار .

١١٠١ - عندما تمتد عملية توسيع أعمال المكافحة من منطقة الدراسة الاستطلاعية الى منطقة القدس في السنة الثانية للمشروع يكون رئيس أطباء لواء الخليل مسؤولاً عن استمرار أعمال المكافحة في لوائه وخصوصاً في مساهمات يرجوع العدوى والتكسبات بين الحالات التي عولجت في السنة السابقة وعن انجازها بين المخالطين وفئات السكان الأخرى . تتبع هذه الخطوة من أعمال المكافحة فيما بعد بينما تكون مثل هذه الأعمال قد أخذت أخيراً في الانحياز من منطقة الى أخرى لتؤدي بالتالي الى انتماء أهداف المشروع النهائية .

١٢٠١ - يقوم مستشار المنظمة الأعلى وعائلته الاردني باعداد تقرير شامل في نهاية السنة الأولى مع ذكر نبذة موجزة عن ادارة الأعمال في منطقة الدراسة الاستطلاعية وتقديم التواصي لتحسين أعمال المكافحة في المستقبل على أن تكون هذه التواصي مؤسسة على الخبرة المكتسبة خلال تلك السنة .

١٣٠١ - يجب أن تولي الثقافة الصحية المكانة الأولى بحيث توجه بصورة خاصة الى الوالدين والمعلمين اثناء القيام بأعمال المكافحة .

٢ - المتفقون :

١٠٢ - دل استقصاء اصابات التراخوما الذي اجري في شهري حزيران وتموز سنة ١٩٦٠ على أن خمسي طلاب المدارس من فئة العمر ١٤-٥ سنة في حاجة الى المعالجة . وقد ثبت أن معدل نسبة العدوى من التراخوما الحادة في تلك العمر هذه كان ٢٨,٤٪ . وبناء عليه يجب معالجة ما يقارب (٤٠٠٠) من مجموع (١٠,٥٠٠) طالب للمخالطين في ٢٧ مدرسة في منطقة الدراسة الاستطلاعية في السنة الأولى للمشروع . يعتقد أن معدل الحالات التي لم تنف والتكسبات ورجوع العدوى بين هؤلاء الطلاب الذين هم بحاجة الى إعادة المعالجة يبلغ ٢٠٪ من الحالات التي عولجت سابقاً . يقدر أن في لواء القدس البالغ عدد سكانه ضعفي ونصف عدد سكان منطقة الدراسة الاستطلاعية - (١٠,٥٠٠) طالب ممن وجبت معالجتهم . يجب القيام أيضاً بإعادة المعالجة في لواء القدس بنفس معدل منطقة الدراسة الاستطلاعية .

٢٠٢ - لقد دل الاستقصاء أيضاً بأن أعلى نسبة لاصابات التراخوما الحادة بين الذكور يظهر انه ٧٣٪ في فئة العمر من ٢٤-٢٠ سنة وانه ٦٠,٣٪ بين الاناث من فئة العمر من ٣٤-٣٠ سنة وحيث أن الاستقصاء المذكور أعلاه دل على توزيع عائلي معين لذلك يقدر بان حوالي ١٦,٥٠٠ مخالط لـ (٤٠٠٠) طالب مصابين بمرض التراخوما في منطقة الدراسة الاستطلاعية وان (٤٠,٥٠٠) مخالط من في لواء القدس يجب أن تشملهم أعمال المعالجة الخاصة بالمشروع .

٣٠٢ - ان الاستقصاء الذي يبين أن التراخوما في الأردن تدل على توزيع معين بين فئات العمر والفئات المهنية وفيما بالإضافة الى الفئات المذكورة أعلاه وعلى اعتبار أن هذه الفئات تشكل مصادر هامة للعدوى فانه من الضروري أن تشملهم أعمال المكافحة للمشروع بقدر الامكان . أما في ما يتعلق باللوازم فتأخذ الحكومة على عاتقها كلياً مسؤولية تقديم أعمال المكافحة بهذه الفئات .

٢٠٢ - وبما أن وكالة الفوث تقدم للاجئين الذين يقيمون في المخيمات كافة الخدمات الطبية في ما يتعلق بالامراض السارية التي من ضمنها التراخوما والامراض العينية الأخرى لذلك تنشئ هذه الفئة من السكان من أعمال المكافحة بموجب المشروع الحالي على أن تشمل اللاجئين الذين يقيمون خارج المخيمات نظراً لمخالطتهم لفئات السكان الأخرى .

٢ - جدول تنفيذ الأعمال :

يعود الفرقاء المرتبطون بمخطط العمل هذا بالقيام على قدر الامكان بالمسؤوليات المنوطة بهم بموجب جدول تنفيذ الأعمال التالي :- و

أب سنة ١٩٦١ (٩)	تقوم الحكومة على تأمين المساكن والموظفين والمعدات واللوازم والتسييلات الأخرى الضرورية لمباشرة العمل بالمشروع
أب سنة ١٩٦١ (٩)	تدريب فرقتين لدورة الدراسة الاستطلاعية
بداية السنة المدرسية ١٩٦١/٦٢ (٩)	تعليم الأصول الأولية لدورة الدراسة الاستطلاعية للمشروع في لواء الخليل
نشرين الأول ١٩٦١ (٩)	وصول مستشار المنظمة الأعلى
نشرين الأول ١٩٦١ (٩)	وصول (١٤,٥٠٠) زوجة (٤ سم ٣) من الترامايسين ١٪ معاق زبني للمشروع عن طريق المنظمة
أذار سنة ١٩٦٢ (٩)	وصول السيارة الأولى عن طريق اليونيسف
أيار سنة ١٩٦٢ (٩)	إعادة فحص طلاب المدارس في منطقة الدراسة الاستطلاعية بعد اتمام معالجتهم الأولى
تموز سنة ١٩٦٢ (٩)	وصول السيارة الثانية و(٥٠٪) من مضادات الحياة عن طريق اليونيسف لاستعمالها سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٣
أب سنة ١٩٦٢ (٩)	تؤمن الحكومة المساكن والموظفين والمعدات واللوازم والتسييلات الأخرى الضرورية لدورة توسيع أعمال المكافحة
أب ١٩٦٢ (٩)	القيام بتدريب فرقة ثالثة لواء القدس
حزيران - ايلول ١٩٦٢ (٩)	متابعة حالات المخالطين وفئات العمر والفئات المهنية الأخرى ضمن منطقة الدراسة الاستطلاعية
بداية العام الدراسي ١٩٦٢/٦٣ (٩)	تبدأ دورة توسيع أعمال المكافحة في لواء القدس مع تولية المدارس والمخالطين عناية خاصة
بداية العام الدراسي ١٩٦٢/٦٣ (٩)	تبدأ الدورة الثانية للفحوص وحماية الاطفال المقبولين حديثاً في المدارس الواقعة في منطقة الدراسة الاستطلاعية
نهاية العام الدراسي ١٩٦٢/٦٣ (٩)	تقدير المشروع مع اعتبار تحديد الامكانيات لاتتداه الى نابلس والألوية الأخرى
حزيران - ايلول سنة ١٩٦٣ (٩)	متابعة حالات المخالطين وفئات العمر والفئات المهنية ضمن منطقة الدراسة الاستطلاعية ولواء القدس
أيار سنة ١٩٦٣ (٩)	إعادة فحص طلاب المدارس في لواء القدس بعد اتمام معالجتهم الأولى
تموز سنة ١٩٦٣ (٩)	متابعة حالات طلاب المدارس في منطقة الدراسة الاستطلاعية الذين عولجوا سابقاً
	وصول رصيد من مضادات الحياة عن طريق اليونيسف
بداية العام الدراسي ١٩٦٣/٦٤ (٩)	استئناف أعمال المكافحة في لواء القدس مع تولية طلاب المدارس والمخالطين عناية خاصة

هكذا من أجل

بداية العام الدراسي ٦٤/٦٣ (٩)

حزيران - ايلول سنة ١٩٦٤

٤ - عملية التقدير

القيام بالدورة الثانية للفحوص وحماية الأطفال المقبولين حديثاً في مدارس لواء القدس ضمن خطط عمليات ٩٦٢/٩٦٣ تدار أيضاً في منطقة الدراسة الاستطلاعية عملية حماية ثالثة من نفس النوع وفي آن واحد متابعة المخاططين وفئات العمر والفئات المهنية في منطقة الدراسة الاستطلاعية ولواء القدس تأخذ الحكومة بالاشتراك مع المنظمة مسؤولية التقدير الفني لهذا المشروع خلال مدة العمل وتستمر الحكومة بعملية التقدير بعد مضي فترة التاوين الدولي اي ترتيب تفصيلي لانجاز خطط العمليات يعاد النظر فيه ويعدل باتفاق متبادل بين الفرقاء المتعاونين كلما يعتبر ذلك ضرورياً على اساس تقدير المشروع

٥ - مدة مساعدة المنظمة واليونيسف :

تقدر المدة المتوقعة لمساعدة المنظمة لانجاز المشروع بستين تبدأ بمنطقة الدراسة الاستطلاعية في لواء الخليل أما مساعدة اليونيسف لهذا المشروع فتقدر بشمول الستين الاوليين لاتداب أعمال المشروع حيث تدار خلال هذه المدة أعمال المكافحة في لواء القدس .

الفصل السادس

الادارة وتعيين المسؤولين

١ - تأخذ الحكومة على ذاتها مسؤولية ادارة المشروع بارشاد المنظمة الفنية والمساعدات المادية التي تقدمها اليونيسف والمنظمة .
٢ - يعمل المستشار الاعلى الذي تقدمه المنظمة كمستشار في رئيسي للحكومة في سير اعمال المشروع .
٣ - يمثل المنظمة المكتب الاقليمي لشرق حوض البحر الابيض المتوسط في تنفيذ وظائف واعمال وحقوق وواجبات المنظمة كما هو منصوص عنه في خطط العمل هذا واي موظف تعينه المنظمة للمشروع يكون مسؤولاً امام المنظمة ويعمل تحت اشرافها وتوجيهها عن طريق المكتب الاقليمي . اما فيما يتعلق بجميع الامور الخاصة بالمساعدات الفنية الواجب تقديمها حسب خطط العمل فان المنظمة سوف تتعامل مع وزارة الصحة في الاردن عن طريق مكتبها الاقليمي .

الفصل السابع

التزامات المنظمة

تعهد المنظمة بموجب برنامج المساعدات الفنية الموسع للاممار الاقتصادي ان تقدم ما يلي شريطة ان تتوفر الاموال اللازمة لذلك .

١ - الموظفون : مستشار واحد تابع للمنظمة لمدة ستين تقريباً .

٢ - المعدات واللاوازم :

سبق ان جرى تأمين ثمانين فئات من المعدات بقيمة ٣٠٥ دولارات للمشروع سنة ١٩٦٠. تقدم المنظمة مواد اضافية اخرى مثل بطاقات تسجيل وعقاقير ومضادة للحياة بقيمة + ٢٨٠٠ دولار لتوسيع الاعمال في سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ (٩) على ان تكون الاشياء المذكورة قبل المباشرة في خطط العمليات . كما ان المنظمة قد قامت بشراء سيارتين للمشروع قيمتهما + ٤٩٠٠ دولار . تحتفظ المنظمة لنفسها بملكية المعدات واللاوازم المقدمة بموجب البرنامج الموسع للمساعدة الفنية للاتحاد الاقتصادي حتى نهاية المساعدة الدولية عندما يحين الوقت لتسليمها بموجب الفقرة الثالثة من الفصل العاشر .

٣ - البعثات :

توافق المنظمة على منح بعثات عند الطلب من مخصصات البعثات العامة لذلك البلد لدراسة الامراض العينية السارية في الخارج وتمشى بموجب أنظمة بعثات المنظمة .

الفصل الثامن

التزامات اليونيسف

١ - تقدم اليونيسف اللاوازم ووسائل النقل بما قيمته () دولاراً بما فيها الاتي :

أ - منادات الحياة : - ١ ترامايسين معلق زيتي (قارورة ٤ سم^٣)

ب - وسائل النقل : - سيارتان

٢ - تقدم اليونيسف الترامايسين ١ معلق زيتي خلال الستين الثانية والثالثة للمشروع لمعالجة الاطفال وغالطيم . تكون الحكومة مسؤولة عن تقديم هذه المادة والعقاقير الاخرى اللازمة كالفيتامينات والكريزول وغيرها لمعالجة فئات العمر والفئات المهنية الاخرى .

الفصل التاسع

التزامات الحكومة

تزود الحكومة المشروع بالموظفين واللاوازم والتجهيزات والمساكن والنفقات المحلية اللازمة للمشروع ما عدا المنصوص عنه في الفصل السابع (التزامات المنظمة) والفصل الثامن (التزامات اليونيسف) كما يلي :

١٠١ - الموظفون :

١٠١٠١ - اخصائي في الامراض العينية ، مائل دائم لخبر المنظمة .

١٠١٠١ - موظفين لفرقتين في السنة الاولى للمشروع وموظفين لفرقة ثالثة في بداية السنة الثانية . تتألف كل فرقة كما هو مبين في الفصل الخامس ققرة ١٠١ .

١٠١ - ٣٠١ - موظفين لرئاسة المشروع كما يلي :

طابع مع كائن
مأمور مستودع/محاسب
خدم بحسب الحاجة

١٠١ - ٢٠١ - المساكن

تأمين وسائل الراحة في مراكز المشروع في كل من مدينتي الخليل والقدس مع تأمين مخازن مناسبة لحزن مصادات الحياة بطريقة صحيحة .

١٠١ - ٣٠١ - اللاوازم والتجهيزات

تفصل جميع اللاوازم والتجهيزات ما عدا التي تقدمه المنظمة واليونيسف لتنفيذ المشروع بنجاح ما يلي :

١٠١ - ١٠٣ - ترامايسين ١/٢ سعة القارورة ٤ سم^٣ كما يتطلب ذلك العمر والمهنة والفئات الاخرى .

١٠١ - ٢٠٣ - سلفا وعقاقير اخرى بحسب الحاجة .

١٠١ - ٣٠٣ - اثاث ولوازم مكتب .

١٠١ - ٤٠٣ - بطاقات لتسجيل المعالجة الخ .. وطلاحي للملاحظة ومواد اخرى .

هكذا من اللاوازم

٢ - تقدم الحكومة أيضاً ما يلي :

- ٠١٠٢ - النقل الداخلي للوازم وتجهيزات المنظمة واليونيسف .
- ٠٢٠٢ - اجور هاتف وبرق ومخابرات بريدية ضروري منها .
- ٠٣٠٢ - ثمن وقود وصيانة وقطع غيار للسيارات التابعة للمنظمة واليونيسف .
- ٠٤٠٢ - نفقات مخابرات عامة تتعلق بالمشروع .
- ٠٥٠٢ - نفقات طارئة لازمة لتنفيذ المشروع بنجاح .
- ٣ - تزود الحكومة الموظفين الدواوين التابعين للمنظمة ما يلي :
- ٠١٠٢ - لوازم مكتب ، أثاث وتجهيزات وقرطاسية ومساعدة كناية كما يتطلب ذلك .
- ٠٢٠٢ - تأمين النقل أثناء تأدية الواجب داخل المملكة .
- ٠٣٠٢ - تأمين وسائل الراحة خلال تأدية واجبه الرسمي في المملكة .
- ٠٦٠٢ - بعض التسهيلات الأخرى كما تتفق عليه الحكومة والمنظمة .

٤ - تقارير الحكومة :

تواصل الحكومة في اطلاع المنظمة واليونيسف عن مدى تقدم اعمال المشروع وتقوم الحكومة أو من ينوب عنها باعداد تقارير دورية كما تتطلب الحاجة ذلك لتقديمها الى الفرقاء . وتقارير شهرية بصورة خاصة عن الموجودات والمواد المستهلكة التي استعملت في المشروع وتقارير ربعية عن السيارات لتقديمها الى اليونيسف مع تقديم نسخ عنها الى المنظمة .

٥ - التشرات

توافق الحكومة على اصدار نشرات محلية ودولية تتضمن ما توصل اليه المشروع من نتائج وما نجم عنه من خبرة .

٦ - استمرار المشروع

بعد انتهاء مساعدة المنظمة واليونيسف تواصل الحكومة اعمال المشروع ضمن الامكانيات المتيسرة .

٧ - لوازم اليونيسف للمشروع :

٠١٠٧ - تكون الحكومة مسؤولة عن استلام وتخزين واحصاء اللوازم والمعدات التي تقدمها اليونيسف للمشروع وعن تعيين مأمور مستودع يكون مسؤولاً مباشرة عن تخزين وإخراج واحصاء اللوازم، تحفظ لوازم اليونيسف وتحصى منفصلة عن لوازم المشروع الأخرى ويتم إخراجها الى المشروع عند تقديم طلب لوازم يقدمه موظف مختص تعينه الحكومة يجب ان تنطبق عملية احصاء اللوازم بحيث تكون مطابقة للاحصاء العام المتعلق بلوازم اليونيسف مع تزويدها بكافة المعلومات المطلوبة من اليونيسف .

٠٢٠٧ - باستثناء السيارات التي تقدمها اليونيسف بموجب اتفاقية قرض تحول المواد المستهلكة تحويلاً فعلياً الى الحكومة عند توقيع أحد موظفي اليونيسف وموظف تحوله الحكومة صلاحية توقيع التقرير الحكومي للإخراجات مبنياً فيه تسليم تلك اللوازم من المستودع الى المستهلك الأخير . في حالة عدم استعمال أي من هذه اللوازم والمعدات التي حول ولم تستعمل لأي سبب يتعلق بهدف مخطط العمليات هذا عندئذ يجوز لليونيسف استعادة أي قسم أو جميع هذه اللوازم والمعدات غير المستعملة وفي هذه الحالة على الحكومة ان تؤمن هذه المواد لليونيسف عندما يطلب ذلك منها .

٨ - نفقات الحكومة :

٠١٠٨ - تقدر نفقات الحكومة لتنفيذ التزاماتها لهذا المشروع بـ () دولاراً .

٠٢٠٨ - توافق الحكومة على تزويد اليونيسف بتقرير مصدق عن النفقات الفعلية التي صرفت على اعمال هذا المشروع حالاً بعد نهاية السنوات المالية خلال مدة العمل بهذا المشروع .

٩ - مسؤولية الفريق الثالث :

٠١٠٩ - تتحمل الحكومة المسؤولية التامة بخصوص أية شكوى ضد المنظمة واليونيسف من موظفين ووكلاء تقام عليهم في الأردن في ما يتعلق بأية مساعدة قدمتها أو يمكن ان تقدمها المنظمة واليونيسف بالنسبة الى المشروع . تقوم الحكومة بالدفاع عن المنظمة واليونيسف من موظفين ووكلاء على نفقتها الخاصة في أية شكوى كهذه . وإذا قامت الحكومة بدفع أية مبالغ بموجب بنود هذا النص يحق لها عارسة جميع الحقوق والشكاوى والمصلحة التي تمارسها المنظمة واليونيسف ضد الفريق الثالث . لا ينطبق أحكام هذا النص بالنظر الى أية شكوى ضد المنظمة أو اليونيسف للخسارة أو العطل أو الضرر المتسبب عن موظف عضو تابع للمنظمة أو اليونيسف .

٠٢٠٩ - تتعهد الحكومة دون الاجحاف بما ذكر آنفاً بتأمين أو تمويض المنظمة عن الحقوق المدنية بموجب شرائع البلد فيما يتعلق بالسيارات المقدمة من المشروع من قبل المنظمة حتى يحين وقت تسليم ملكيتها الى الحكومة .

١٠ - الاستشارة الادارية والمساعدة :

توافق الحكومة على منح المنظمة جميع التسهيلات اللازمة لتمكين المنظمة ان تقدم على نفقتها الخاصة الاستشارة الادارية والمساعدة الى المشروع المانحة الى تسليم وتوزيع اللوازم والمعدات وإلى أية أمور أخرى إدارية أو مالية قد تنشأ خلال سير أعمال المشروع .

الفصل العاشر

الشروط الأخيرة

١ - يسري مفعول مخطط العمل هذا عند توقيع الفرقاء عليه ويبقى ساري المفعول لغاية سحب المساعدة الدولية المقدمة بما في ذلك المدة اللازمة لاجراء ترتيبات التصفية .

٢ - يجوز تعديل مخطط العمل هذا باتفاق الفرقاء المتبادل .

٣ - عند انتهاء العمل بهذا المشروع يجري التصرف باللوازم والمعدات المقدمة بموجب الفصول السابع والثامن من مخطط العمل هذا والتي تحتفظ بالمنظمة واليونيسف بحق ملكيتها وذلك بموجب القوانين والمبادئ المتبعة وما اتفق عليه بين الحكومة والمنظمة واليونيسف .

واشعاراً بذلك فقد وقعنا نحن المفوضين رسمياً مخطط العمل هذا .

اعلنت هذه الاتفاقية على ست نسخ باللغة الانكليزية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن منظمة الصحة العالمية	عن صندوق اغاثة الطفولة التابع لبيتة الامم المتحدة
التوقيع مطبوعاً	التوقيع مطبوعاً	التوقيع مطبوعاً

هكذا من الله جل

قرار رقم (٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦١/٩/٢٦ رقم ١١٥٤٦/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير حكم الفقرة (ج) من المادة ١٧ من قانون الخدمة المدنية المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ وبيان ما اذا كان الوزير بذلك بمقتضى هذه الفقرة الامتناع عن تعيين المرشح الذي نسبت لجنة انتقاء الموظفين تعيينه لوظيفة شاغرة من الصف الثاني أم لا . وبعد الاطلاع على كتاب معالي رئيس ديوان الموظفين المؤرخ ١٩٦١/٩/٢٣ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان الفقرة (ج) من المادة ١٧ المطلوب تفسيرها تنص على مايلي :

(مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة عندما تشغل وظيفة ما ويترب ماؤها بطريق التعيين من خارج الخدمة المدنية يطلب الوزير المختص الى رئيس ديوان الموظفين العمل على ملئها وعلى هذا الاخير - ربما لاطاعة التعيينات - ان يحيل الامرال لجنة انتقاء الموظفين مع قائمة باسماء الاوائل من المرشحين الذين تقدموا بطلبات استخدام الى ديوان الموظفين وتسب اللجنة اذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصف الاول شخصاً او اكثر حسبما تقتضي الظروف ويختار مجلس الوزراء عندئذ المرشح المنسب او الشخص الذي يراه اكثر لياقة للتعيين من بين المرشحين المدرجة اسماءهم في قائمة التسيب ويقترن ذلك التعيين بالارادة للملكة . واذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصف الثاني تسب اللجنة للملكة شخصاً او اكثر حسبما تقتضي الظروف ويختار الوزير المختص عندئذ من بينهم المرشح المنسب او احد المرشحين المدرجة اسماءهم في قائمة التسيب وذلك عندما يرى الوزير انه الشخص اللائق للتعيين . ولا يجوز بحال من الاحوال ان يرشح اللجنة اي شخص اخر او اية مجموعة اخرى من الاشخاص او تسب اللجنة قائمة اشخاص اخرى)

والواضح من هذا النص انه عندما يطلب الوزير المختص ملء وظيفة شاغرة بطريق التعيين من خارج ملاك الخدمة المدنية تتبع الاجراءات التالية :

- ١ - على رئيس ديوان الموظفين ان ينظم قائمة باسماء الاوائل من المرشحين الذين تقدموا الى الديوان بطلبات استخدام وان يحيل الطلب مع القائمة التي تسمى (قائمة الترشيح) الى الوزير المختص ولا يجوز لرئيس الديوان بعد ذلك ان يرشح اللجنة اي شخص آخر او مجموعة اخرى من الاشخاص .
- ٢ - على لجنة انتقاء الموظفين عندما تسلم قائمة الترشيح المشار اليها ان تسب شخصاً او اكثر من الاشخاص المذكورين فيها وان ترفع للوزير بذلك قائمة تسمى (قائمة التسيب) ولا يجوز للجنة بعد هذا ان تسب له قائمة اشخاص اخرى .
- ٣ - على الوزير ان يختار لملء الوظيفة الشاغرة المرشح الانسب اذا وجد انه الشخص اللائق للتعيين او ان يختار احد المرشحين المدرجة اسماءهم في قائمة التسيب التي تقدمتها اللجنة ولا يجوز له بحال من الاحوال ان يختار شخصاً آخر ممن لم يرد له ذكر في هذه القائمة . كما لا يجوز له ان يطلب الى اللجنة ان تسب شخصاً او اشخاصاً آخرين .

وعلى هذا الاساس فان حق الوزير في اختيار شخص لملء الوظيفة ينحصر في الشخص او الاشخاص الواردة اسماءهم في قائمة التسيب فقط . كما ان ليس للوزير حق الامتناع عن تعيين المرشح او المرشحين الذين نسبت لجنة انتقاء الموظفين تعيينه لو تبين بعد ان طلب ذلك .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ١٩٦١/١٠/١٥

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الياس الحوري	موسى الساكت	علي مسار
عضو	عضو	عضو
مندوب ديوان الموظفين	مندوب ديوان الموظفين	المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
رفعت المني	رفعت المني	(مخالف)

قرار المخالفة

يبدو جلياً من نص الفقرة (ج) من المادة (١٧) من قانون الخدمة المدنية المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦١ ان الوزير المختص لا يستطيع ان يستبدل مرشح لجنة انتقاء الموظفين بمرشح آخر من عنده دليل ما جاء في آخر الفقرة (ج) من انه لا يجوز حال من الاحوال ان يرشح اللجنة اي شخص اخر او اية مجموعة اخرى من الاشخاص او ان تسب اللجنة قائمة اشخاص اخرى ولكن هذه الناحية ليست هي المسألة القائمة أمام الديوان الخاص والتي استفسر عنها وطالب اليه تفسيرها ، وانما المسألة هي: هل يحق للوزير المختص في ضوء ما جاء في الفقرة المشار اليها ان يمتنع عن تعيين المرشح الذي نسبت اللجنة تعيينه دون ان يتدخل فيه ذلك فيطلب ترشيح شخص اخر بدلاً عنه ؟ ومفتاح الجواب على ذلك فيما ادى موجود ايضا في الفقرة المبجوت عنها اذ ورد فيها بد عبارة (ويختار الوزير المختص عندئذ من بينهم المرشح المنسب او احد المرشحين المدرجة اسماءهم في قائمة التسيب) مباشرة قيد احترازي هذا نصه : « وذلك عندما يرى الوزير انه الشخص اللائق للتعيين » .

ان ايراد هذا القيد بهذا الوضوح في الفقرة مدار البحث لا يترك اي مجال للشك في ان واضع التشريع قصد ان يترك الكلمة الاخيرة والقول الفصل في تعيين الشخص الذي رشحته اللجنة او عدم تعيينه للوزير المختص . ولا بد لي من القول عند هذه المرحلة ان مهمة الديوان الخاص تقتصر في رأيي على تفسير احكام القوانين كما هي وعلى علاقتها ولا تتعدى ذلك الى تأويلها على وجه يطابق او ينسجم مع ما يستره الديوان مناسباً وحكماً لانا باتباع مثل هذه الحطة نكون قد خرجنا عن التفسير وولجنا باب التشريع نفسه .

وبما اننا اخرى فان واجب تعديل التشريعات المعمول بها يقع على كاهل الحكومة والسلطات التشريعية المختصة وليس على كامل الديوان الخاص بتفسيرها ، فاذا ما جاء تفسير الديوان لواقع هذه التشريعات على خلاف ما ترغب فيه او تهدف اليه هذه السلطات كان من السير عليها ان تلجأ الى تعديلها .

لهذه الاسباب مجتمعة وخاصة لصراحة القيد الذي اوردت نصه اعلاه لا اتردد بالقول في ان الفقرة المبجوت عنها تترك بصيغتها الحاضرة خياراً للوزير المختص في ان يعين او لا يعين المرشح الذي تقترح لجنة انتقاء الموظفين تعيينه .

١٩٦١/١٠/١٥

المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
شكري المهدي

هذا من الاجل

أمر دفاع

صادر عن وزير الاقتصاد الوطني

استناداً الى الصلاحيات المخولة لي بموجب المادة (١٢) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ وبموجب المادة الخاصة منه اقرر منع استيراد المعكرونة بجميع انواعها وذلك اعتباراً من تاريخ ١٩٦١/١١/٤ .

كل من يخالف هذا الأمر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في النظام المذكور .

وزير الاقتصاد الوطني

جليل حوب

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦١

صادر بالاستناد الى الفقرة (٢) من المادة (٢٠) من قانون امراض الحيوانات رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام اعفاء شركة الدباغة الاردنية من رسوم البيطرة ويعمل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعفى الجلود الخام والجلود المدبوغة ونصف المدبوغة في حالتي الاستيراد والتصدير من رسوم البيطرة ويعفى الشعر الخام والصوف ومتخلفات الجلود (Byproducts) في حالة التصدير اذا كانت لمصلحة شركة الدباغة الاردنية وليس لاحد موظفيها او اي عضو فيها

المادة ٣ - على الشركة المذكورة ان ترفق كل ارسالية جلود وارداة من الخارج بشهادة صحية بيطرية رسمية مصدقة ثبت بانها لم تحدث في البلاد المصدرة امراض الحمى القحمية (الجعرة الخبيثة) والطاعون البقري والحمى القلاعية طية الثلاثة اشهر السابقة للتصدير وان الحيوانات المأخوذة منها الجلود كانت بصحة جيدة عند ذبحها ولم يظهر عليها امراض لامراض حيوانية سارية

المادة ٤ - لا يسمح بتسليم ارسالية الجلود قبل ارسال عينة منها للمختبر البيطري الحكومي للتأكد من سلامتها

المادة ٥ - على الشركة ان تنفذ جميع التعليمات التي تصدرها دائرة البيطرة بشأن الجلود او الشعر او الصوف او متخلفاتها من حيث التطهير او التعقيم او ما تراه مناسباً بشأن التأكد من سلامة المواد المذكورة من الامراض بجميع مسمياتها وان ترفق كل ارسالية جلود او شعر خام او صوف او متخلفاتها (Byproducts) تود تصديرها بشهادة صحية بيطرية مجانية

وزير الزراعة

علي نصوح الطاهر

مجلس النقد الاردني

وفقاً لاحكام المادة ٢١ من قانون النقد الاردني ، القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٩

ينشر البيان التالي عن موقف مجلس النقد الاردني كما هو بتاريخ ١٩٦١/٩/٣٠

تبة الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول :

دينار اردني	دينار اردني
١٨٥٣٤٥٠٣٢	١٧٥٧٣١٥٦٤
١٨٥٣٤٥٠٣٢	٥١٣٥٦٨

أوراق النقد

المسكوكات

صندوق احتياطي النقد الذي يتكون من :

ب ش	ج
١٥٠٤٥٨٦٥	٥
٧٥٤٩٣٥٩٩	٣
٩٥٦٤٧٥٢٢٧	١١
١٨٥٣٤٥٠٣٢	—

نقد تحت اليد والمودع في البنوك

الذخائر الخيرية البريطانية بسعر الكلفة

سندات مالية بسعر الكلفة بعد حسم الاحتياطي

حساب واردات صندوق النقد

ملاحظة :

السندات المالية الخاصة بصندوق احتياطي النقد :

القيمة الاسمية

سر الفراء

سعرها بالسوق بتاريخ ١٩٦١/٩/٣٠

١١٥٣٥٠٠٠٠
١١٥٠٨٥٦٩٥
١٥٥٣٥٤٥٣

رئيس مجلس النقد الاردني

هاتم الجيوسي

هكذا من الأصيل